

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الانغماس في شئي أدلّة «منصب التشريع»

لقد سجّلنا بُنيانً أنَّ المقصومين قد نالوا رُتبة «التشريع الديني» و ذلك نظراً لهناف الروايات المتواترة معنائياً، و حيث قد استعرضنا بعضها مسبقاً، فالاليوم سنفيض عليها بقية الروايات بالنحو التالي:

1. «فُضَيْلُ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ الزَّكَاةَ مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْأَمْوَالِ وَسَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي تِسْعَةِ أَشْبَاءِ وَعَفَا رَسُولُ اللَّهِ عَمَّا سَوَاهُنَّ فِي الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْإِبْلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَعَفَا عَمَّا سَوَى ذَلِكَ.»[1]

فتتنين النبي و إعفائه في جزئيات الشريعة، يُحسبان من نمط التشريع والتبييل، لا محض تبيين المستونات أو الواجبات - زعماً من السادة البروجردي و السيسناني و... فإنَّ أضراب هذه التعبير قد وردت بحق «الفرعة» أيضاً بأنَّ «الفرعة سنة»[2] مما يعني أنها تُعد إحدى مصادر تشريعات القوانين الإسلامية بل قبل الإسلام نظير قصة النبي يonus عليه السلام ضمن القرآن الكريم حيث قد خاض النبي مع المساهمين، فأشار إليه تعالى قائلاً: «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ»[3] بل الفقهاء النبلاء قد أكدوا استخدام «الفرعة» لحل الشبهات الموضوعية حتى ضمن مجال العلم الإجمالي أيضاً، بل قد عثروا على بعض الأعلام أنه قد طبقها على الشبهات الحكمية الكلية، بينما العامة تتحمّل كثيراً عن استعمالها لدى هذه العرّاصات.

فبالنّالي حيث لم تُحدّد الآية التالية: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدْقَةً تُطْهِرُهُمْ بِهَا»[4] متعلقات الزكاة - أي ما يُزكّى - إلا أنَّ الرسول قد شرعها - من قبل نفسه تماماً - عبر هذه الرواية بتحديد تام - بلا زيادة و نقية - ثم عفى البقيّة، و ذلك ببركة قوله القدسية المُسدة من الله[5] فبالنّالي لا يتحقق للفقيه أن يُلغى الخصوصية عن «الموارد المحددة» نظراً لظهور الانحصر، بينما أهل العامة - المحرومة من نعمة الولاية - قد تكفلوا توسيع المتعلقات عبر عمليات «مقاصد الشريعة» و «الاستحسان» و «القياس» المزيفة تماماً.

· وربما يتسائل أحد: هل سنّها النبي بوصفه حاكماً - كي يُصبح الحكم حكومياً - أم بوصفه مشرعاً للدين؟ و قد تبني المحقق الخميني و الوالد المحقق الأستاذ أنه من نمط الحكم الحكومي، بينما الحق يُرافق المشهور كالشيخ الأعظم حيث يرى تشريعاته أحكاماً أولية نظير «أدلة الضرر».

2. «عَنْ ذُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبَيْهِ الْعَيْنَ وَدِيَةَ النَّفْسِ وَحَرَمَ النَّبِيَّذَ وَكُلَّ مُسْكِرٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ شَيْءٌ قَالَ نَعَمْ لِيَعْلَمْ مَنْ يُطِيعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَعْصِيهِ.»[6]

وَعُصَارُهَا أَنْ إِطَاعَةَ النَّبِيِّ وَعَصْيَانَهُ ذَاتَاهُ أَهْمَيَّةٌ بِالْغَةِ وَمُوْضِعَيَّةٌ فَائِقةٌ وَعَلَى سَبِيلِ الْمُولَوِيَّةِ وَالتَّفْوِيْضِ وَالْتَّأْسِيسِ - وَفَقَاءً لصَرَاحَتْهَا -.

3. «عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذِيئَةَ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لِبَعْضِ أَصْحَابِ قَيْسِ الْمَاصِرِ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَدْبَرَ نَبِيَّهُ فَأَحَسَّنَ أَدْبَهُ فَلَمَّا أَكْمَلَ لَهُ الْأَدْبَرَ قَالَ: «إِنَّكَ لَعَلَى حُلُقٍ عَظِيمٍ» ثُمَّ فَوَضَّعَ إِلَيْهِ أَمْرَ الدِّينِ وَالْأُمَّةِ لِيَسُوسَ عِبَادَهُ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَّهُوا» وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ مُسَدِّداً مُوْفَقاً مُؤَيْدِاً بِرُوحِ الْقُدْسِ لَا يَزُلُّ وَلَا يُخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَسُوسُ بِهِ الْخَلْقَ فَتَابَ بِآدَابِ اللَّهِ ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ عَشَرَ رَكْعَاتٍ فَأَضَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

٤٠. إلى الركعتين ركعتين وإلى المغرب ركعة فصارت عديل الفريضة لا يجوز تركهن إلا في سفر .

٠٠٠ . وَ أَفْرَدَ الرُّكْعَةَ فِي الْمَغْرِبِ فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ وَ الْحَضْرِ فَأَجَازَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ فَصَارَتِ الْفَرِيضَةُ سَبْعَ عَشَرَةَ رَكْعَةً.

٤٠. ثُمَّ سَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ النَّوَافِلَ أَرْبِعًا وَثَلَاثَيْنَ رَكْعَةً مِثْلِي الْفَرِيضَةِ فَأَجَازَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ ذَلِكَ وَالْفَرِيضَةُ وَالنَّافِلَةُ إِحْدَى وَخَمْسُونَ رَكْعَةً مِنْهَا رَكْعَتَانِ بَعْدِ الْعَتَمَةِ جَالِسًا تُعَدُّ بِرَكْعَةٍ مَكَانَ الْوَتْرِ.

٠ وَفَرَضَ اللَّهُ فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَوْمَ شَعْبَانَ وَثَلَاثَةً أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلِي
الْفَرِيضَةِ فَأَجَازَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ ذَلِكَ.

٠ وَ حَرَمَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الْخَمْرَ بِعِينَهَا وَ حَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ فَأَجَازَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ.

وَعَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَشْيَاءً وَكَرَهَا وَلَمْ يَنْهِ عَنْهَا نَهْيٌ حَرَامٌ إِنَّمَا نَهْيُ عَنْهَا نَهْيٌ إِعْفَافَةً وَكَرَاهَةً.

لَمْ رَحَّصْ فِيهَا فَصَارَ الْأَخْذُ بِرُخْصِهِ[7] وَاجْبًا عَلَى الْعِبَادِ كَوْجُوبٍ مَا يَأْخُذُونَ بِنَهْيِهِ وَعَزَائِمِهِ وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيمَا نَهَا هُمْ عَنْهُ حَرَامٌ وَلَا فِيمَا أَمْرَ بِهِ أَمْرٌ فَرْضٌ لَازِمٌ فَكَثِيرُ الْمُسْكُرِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ نَهَا هُمْ عَنْهُ نَهْيٌ حَرَامٌ لَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ لَأَحَدٍ وَلَمْ يُرَخِّصْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَأَحَدٍ تَقْصِيرُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ضَمَّهُمَا إِلَى مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِلَ الْزَمْهُمْ ذَلِكَ إِلَزَامًا وَاجْبًا لَمْ يُرَخِّصْ لَأَحَدٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُسَافِرِ وَلَيْسَ لَأَحَدٍ أَنْ يُرَخِّصْ شَيْئًا مَا لَمْ يُرَخِّصْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَوَافَقَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَنَهْيُهُ نَهْيُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَوَجَبَ عَلَى الْعِبَادِ التَّسْلِيمُ لَهُ كَالْتَسْلِيمِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى«.[8]

بل قد عَقد الكافي الشّرِيف باباً مُجَازاً لبعض خصال المعصومين عليهم السّلام قائلاً:

4. «بَابٌ فِيهِ ذِكْرُ الْأَرْوَاحِ الَّتِي فِي الْأَنْتَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»: عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِلْمِ الْعَالَمِ فَقَالَ لِي يَا جَابِرُ إِنَّ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْأُوْصِيَاءِ خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ:

- رُوحُ الْقُدْسِ.

- وَرُوحُ الْإِيمَانِ.

- وَ رُوحُ الْحَيَاةِ.

- وَ رُوحُ الْقُوَّةِ.

- وَ رُوحُ الشَّهَوَةِ.

فَبِرُوحِ الْقُدْسِ يَا جَائِرُ عَرَفُوا مَا تَحْتَ الْعَرْشِ إِلَى مَا تَحْتَ التَّرَى ثُمَّ قَالَ: يَا جَائِرُ إِنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ أَرْوَاحٌ يُصِيبُهَا الْحَدَّانُ (اللهُ وَ اللَّعْبُ) إِلَّا رُوحُ الْقُدْسِ فَإِنَّهَا لَا تَهُو وَ لَا تَلْعَبُ.» [9]

بل قد أسلفنا روايةً أخرى توضح بعضَ أبعاد هذه الروح المعظمة نظير رواية: «أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «يَسْتَلِونَكَ عَنِ الرُّوحِ فُلِّ الرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي» قَالَ خَلْقٌ أَعْظَمُ مِنْ جَبَرِيلَ وَ مِيكَائِيلَ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِمَّنْ مَضَى غَيْرُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ يُسَدِّدُهُمْ وَ لَيْسَ كُلُّ مَا طَلَبَ وُجْدًا».» [10]

فمقارنةً معاً، سنستنتج الشأنية الرائقية لهذا المخلوق - المخصص للمعصوم. حيث لا يُعد مخلوقاً مستقلًا عن المعصوم و إنما قد ارتقى المعصوم قيمةً مراتب النور المعنوي و الكمال القدسي فتشكلت في ذواتهم روح القدس - لا معهم- وبالتالي إن هذه الروح المتميزة أرقى من الروح البشرية الساذجة.

5. «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ «وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» [11] (فهل الإمام مخاطبون بها) فَقَالَ لَمْ يَجِدْ تَأْوِيلًا هَذِهِ الْآيَةِ بَعْدَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَحْمَنُ لَهُمْ [12] لِحَاجَتِهِ وَ حَاجَةَ أَصْحَابِهِ فَلَوْ قَدْ جَاءَ تَأْوِيلُهَا (وَ تَفَعَّلَ وقتِ القتال) لَمْ يَقُلْ مِنْهُمْ لَكَنَّهُمْ يُقْتَلُونَ حَتَّى يُوَحِّدَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ حَتَّى لَا يَكُونَ شِرْكٌ».» [13]

فحاصدها: حيث إن تأويل أي واقعية الآية، ستتوفر لدى وصول زمنها - أي في عهد ظهور منجي العالم عليه السلام- وبالتالي ستسكشف أن ترخيص النبي في تلك البرهة الزمنية قد انبع عن منزلة «التشريع» فرغم مخالفته الترخيص مع ظهور الآية - وجوب القتال- إلا أن الترخيص يُعد نصاً فيتقدّم على الظاهر و ذلك بواسطة «حق التشريع و التبديل».» [14]

و ثمة روایات مُتناثرة أخرى بهذا الشأن فأدعونا نظر فيها.

[1] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). Vol. 3. ص509 تهران: دار الكتب الإسلامية.

[2] وسائل الشيعة ج: ١٨ باب: ١٣ من أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى حديث: ١١، ٢.

[3] سورة الصافات، الآية 141.

[4] سورة التوبة، الآية 103.

[5] وذلك وفقاً لتنصيص شتى الروایات ضمن الكافي الشريف الكافي (اسلامي). Vol. 1. ص274 تهران ایران: دار الكتب الإسلامية.

[6] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). 1. Vol. ص267 تهران - ایران: دار الكتب الإسلامية.
[7] في بعض النسخ [برخصتها].

[8] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). 1. Vol. ص270 تهران - ایران: دار الكتب الإسلامية.

[9] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). 1. Vol. ص272 تهران، دار الكتب الإسلامية.

[10] نفس المصدر، و كما ورد: «عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي

جَعْفَرٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَدْعُ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَبَيْنَهُ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَجَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلًا يَدْلُلُ عَلَيْهِ وَجَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّ ذَلِكَ الْحَدَّ حَدًّا» (الكافي (اسلاميہ). Vol. 1 ص 59 تهران، دار الكتب الإسلامية).

[11] الأنفال: ٣٩. قال الطبرسي - رحمه الله - : هذا خطاب للنبي صلی الله عليه و آله و المؤمنين أن يقاتلا الكفار حتى لا تكون فتنه أي شرك عن ابن عباس و الحسن و معناه حتى لا يكون كافرا بغير عهد لأن الكافر إذا كان بغير عهد كان عزيزا في قومه و يدعوا الناس إلى دينه فتكون الفتنة في الدين. و قيل: حتى لا يكون يفتّن مؤمن عن دينه و يكون الدين كله لله اي و يجمع أهل الحق و أهل الباطل على الدين الحق فيما يعتقدونه و يعملون به فيكون الدين حينئذ كله لله باجتماع الناس عليه و روی زراة و غيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لم يجيء تأویل هذه الآية و لو قد قام قائمنا بعد و سيرى من يدركه ما يكون من تأویل هذه الآية و ليبلغن دین محمد صلی الله عليه و آله ما بلغ الليل حتى لا يكون شرك على ظهر الأرض.

[12] أي يقبول الجزية من أهل الكتاب و الفداء من المشركين و اظهار الإسلام من المنافقين مع علمه بکفرهم.

[13] كلینی محمد بن یعقوب. کافی (اسلاميہ). 8. Vol. 201 تهران - ایران: دار الكتب الإسلامية.

[14] و لكن نلاحظ على استدلال الأستاذ المعظم أن الرواية مضطربة لانصادم صدارتها بذيلها إذ الترخيص يعني أن هناك وجوباً فرخص فيه، و لكن التأویل يعني أنه لم يتفعل الوجوب أساساً لكي يأتي الترخيص، فربما تعد الرواية مضطربة إذن، إلا أن نقدم «عدم التأویل و الفعلية» نظراً لتصريحها بعدم الفعلية على «الترخيص» لأنّه ظاهر فنتصرّف فيه بأنّ الترخيص يعني عدم وجوب القتال، وبالتالي سينجلي المراد، و لكنها حينئذ لا تثبت المشرعيّة لأنّ ذيل الرواية تدلّ على أنّ القتال لا يحنّ أوانه، و لهذا لم يُشرع المعصوم شيئاً إذ فعلية القتال لم تتحقق نظراً لقوله: لم يجيء تأویله.